# قانون «محدودية المعقولية» وولادة الهوية الصهيونية الجديدة

حسن لافي
كاتب ومحلل سياسي

أثارت أزمة التعديلات القضائية في "إسرائيل" قضية الشرخ العلماني الديني بقوة داخل "المجتمع" الإسرائيلي بشكل غير مسبوق؛ فرغم وجود هذا الشرخ الاجتماعي منذ بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين داخل هذا المجتمع، فإنَّ الحركة الصهيونية التي تشكّلت كحركة قومية علمانية تستخدم اليهودية كعنصر في التركيب القومي للكيان الصهيوني، استطاعت أن تحتوي المتدينين، سواء كانوا المتدينين الحريديم من خلال اتفاقية الوضع الراهن عام ١٩٤٧، وإعطائهم بعض الخصوصية الدينية بعلاقتهم مع "الدولة"، أو المتدينين الصهاينة أنصار الحاخام إسحاق كوك، الذين اكتفوا بأن يكونوا على هامش المشروع الصهيوني.

ولكن مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بات المتدينون أكثر تأثيراً داخل المشهد السياسي في "إسرائيل". من جهة، زاد الحريديم طلباتهم وابتزازهم للأحزاب الصهيونية، وخصوصاً حزب الليكود بقيادة بنيامين نتنياهو، ولاسيما بعدما فقد كل أطياف الأحزاب السياسية الصهيونية الأخرى ثقتهم به. ومن جهة أخرى، تحولت الصهيونية الدينية إلى قوة مركزية في الحكومة الإسرائيلية الحالية بواسطة كل من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش. ورغم أنها لا تهدف إلى إحداث تغيير سريع في بنية المجتمع الصهيوني نحو التدين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، فإنها تسعى لتشكيل "دولة المستوطنين الدينية" في الضفة الغربية والقدس، بما تطلق عليه أراضي "يهودا والسامرة".

الإشكالية الكبرى في ذلك إن تحالف نتنياهو مع هؤلاء المتدينين، أن لديهم القدرة على فرض الكثير من آرائهم وطلباتهم على نتنياهو الساعي بكل قوة للبقاء في الحكم، حتى ولو كان الثمن تغيير هوية "الدولة" الصهيونية ومشروعها، وخصوصاً أن ذلك يلقى آذاناً واستجابة كبيرة داخل أوساط أنصار حزب الليكود التقليديين، سواء اليهود الشرقيون الذين اكتووا من عنصرية الطبقة الأشكنازية الصهيونية المؤسسة للكيان الاسرائيلي، أو أصحاب الفكر اليميني القومي المتطرف الذين لم يسمح لهم حزب "مباي" (حزب بن غوريون) بالتدخل في صياغة الهوية الإسرائيلية.

يعبّر عن هؤلاء وزير القضاء الإسرائيلي ياريف ليفين، الذي يقود التعديلات القضائية بكل إصرار ويرفض أي تفاهمات أو وساطات لحل الأزمة، بل إنه استفز جموع المتظاهرين ضد التعديلات القضائية بصورة السيلفي التي التقطها مع مجموعة من أعضاء الكنيست بعد نجاح الحكومة في تمرير قانون محدودية المعقولية ضد المحكمة العليا.

استطاع اليمين القومي الوصول إلى الحكم عام ١٩٧٧ بقيادة الليكود بزعامة مناحيم بيغن، بما أطلق عليه آنذاك الانقلاب السياسي في "إسرائيل"، الأمر الذي فتح الباب لليمين القومي المتطرف واليهود الشرقيين (المكونان الرئيسيان لحزب الليكود) للدخول إلى قلب المشهد السياسي، ومنح الحريديم والصهيونية الدينية مساحة واسعة من ابتزاز الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) على مدار سنوات طويلة كانا يتنافسان خلالها على تشكيل الائتلاف الحكومي بقيادتهما.

رغم هيمنة اليمين القومي والديني على مدار ما يقارب عقدين من الزمن على الائتلاف الحكومي في "إسرائيل"، فإنه كان يصطدم بقوة المحكمة العليا الإسرائيلية وسلطتها كحامية وحارسة للقيم الصهيونية، كما أرادها الآباء المؤسسون للصهيونية وللكيان الإسرائيلي، الأمر الذي بات يتعارض مع طموح اليمين القومي والديني لبسط أجندته الفكرية والأيديولوجية على هوية المشروع الصهيوني، وخصوصاً أن "دولة" الاحتلال ما زالت منذ تأسيسها بلا دستور، بعدما فشلت اللجنة التأسيسية للدستور التي شكّلها بن غوريون في وضع دستور مكتوب، وأقرت عام ١٩٥٠ عدة قوانين أساسية تتعامل مع الترتيبات الحكومية ومع حقوق الإنسان بديلاً من الدستور المكتوب. وبالتالي، القوانين التي يحكم من خلالها القاضي تنبع من مصدرين:

أولاً، القوانين الصادرة عن الكنيست، بما فيها قوانين الأساس وملحقاتها الإدارية والتنفيذية.

ثانياً، السابقة القضائية، بمعنى أن هناك إمكانية لدى القاضي بأن يصدر حكماً بناءً على فهمه لروح القوانين وتفسيره الشخصي لها، إضافةً إلى روح "وثيقة الاستقلال". ورغم أنها وثيقة غير رسمية، فإنَّها تعدّ المرتكز الأساس في الفكر الصهيوني القضائي.

وهنا، تنعكس خلفية القاضي الفكرية والثقافية بلا أدنى شك على طبيعة التفسيرات ونوعية الاجتهادات، وكان من الطّبيعي في الحالة الاجتماعية والتعليمية التي كانت تمنح الطبقة الأشكنازية الغربية المؤسسة أفضلية على بقية الفئات الاجتماعية الأخرى أن يكون الغالبية الكبرى من القضاة من أصول أشكنازية غربية علمانية.

قبل "الثورة القضائية" التي قادها رئيس المحكمة العليا القاضي أهارون باراك منذ عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٦، كان القضاة الإسرائيليون يلتزمون بالحكم في قضاياهم من خلال القوانين بنسبة تتجاوز ٩٠٪، وكان عدد قليل جداً منهم يجتهد بما يسمى بالفاعلية القضائية المعتمدة على اجتهاد القاضي في تفسير القانون وروحه. لذلك، كان القضاة الإسرائيليون يتسمون بالروح القانونية المحافظة، ويميلون إلى النظام القضائي الألماني الملتزم بنص القانون، وليس روحه، مثل القضاء الأميركي.

أتى أهارون باراك وطرح أن القوانين الأساسية يجب أن تعتبر قوانين دستورية ذات معيارية لبقية القوانين، وخصوصاً ما يسمى بقوانين أساس الكنيست المتعلقة بحرية العمل وحرية الإنسان وكرامته التي تم إقرارها عام ١٩٩٢، وخلق منها قوانين فوق القوانين العادية، وبات يجعلها معياراً لأي فتوى قانونية. لذلك، تهدف التعديلات القضائية الحالية في جوهرها إلى تدمير هذه المنظومة وإعادة القضاء ليحكم بحسب ما تنصّ عليه القوانين التي تقرها الأغلبية في الكنيست فقط؛ بمعنى أكثر مباشرة اختراق حصرية آخر معاقل الطبقة الأشكنازية العلمانية في "إسرائيل"، من أجل السماح لليمين القومي المتطرف والديني المشيحاني بوضع لمساتهم على هوية المشروع الصهيوني بشكله الجديد. وهكذا، فإنَّ تمرير قانون عدم المعقولية يعدّ تمريراً لجوهر التعديلات القضائية، وبالتالي يعدّ انهياراً للفكر الصهيوني القديم والسعي إلى إعادة تعريف الفكر الصهيوني من جهات فكرية ومجتمعية وأيديولوجية لم تكن مشاركة في تأسيس المشروع الصهيوني وهويته القديمة.

> تحولت الصهيونية الدينية إلى قوة مركزية في الحكومة الإسرائيلية الحالية بواسطة كل من إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، رغم أنها لا تهدف إلى إحداث تغيير سريع في بنية المجتمع الصهيوني

# لماذا يستخدم الغرب «الخداع» مع روسيا؟

ليلى نقولا
استاذة العلاقات الدولية

في معرض تراجع روسيا عن استئناف "اتفاق الحبوب" الذي سمح لأوكرانيا قبل عام بتصدير الحبوب من موانئها على البحر الأسود، أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الدول الغربية لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه ضمن هذا البرنامج الذي انخرطت فيه روسيا تخفيفاً لحدة أزمة الغذاء العالمية. وقد اتّهم بوتين الدول الغربية بأنها طبّقت ما يناسبها من اتفاق الحبوب، و"تجاهلت مذكرة تفاهم موازية تمّ توقيعها، وتنص على إعفاء الصادرات الروسية من الحبوب والأسمدة من العقوبات الغربية"، مقابل قيام الروس بتيسير نقل الحبوب من الموانئ الأوكرانية. ولفت بوتين إلى أنّ الغرب استغلّ "الأهمية الإنسانية" لهذا الاتفاق، فاستخدمه للابتزاز السياسي، ولإمداد أوكرانيا بالأموال وتيسير تصدير حبوبها مقابل خسارة المزارعين الروس، وأنه جعل الاتفاق أداة لإثراء الشركات العابرة للدول والمضاربين في السوق العالمية للحبوب، بحسب تعبيره.

وقد لا تكون المرة الأولى التي يكشف فيها الروس عن "الخداع الذي مارسه الغرب معهم" وعدم التزامهم بالاتفاقيات الدولية؛ ففي وقت سابق، كشفت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل أن اتفاقيات مينسك حول أوكرانيا كانت "خدعة أوروبية" لروسيا (تنص اتفاقيات مينسك على حل الأزمة في شرق أوكرانيا، ووقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من خطوط التماس، وعدم التعرض للمدنيين المتحدثين بالروسية في تلك المناطق). يثير هذا "الخداع" وعدم الالتزام بالاتفاقيات مسألة جوهرية في القانون الدولي، وفي قانون المعاهدات الدولي على وجه الخصوص، وهو مبدأ "حسن النية".

### في قانون المعاهدات الدولية:

يعدّ مبدأ حسن النية من المبادئ الأساسية في قانون المعاهدات الدولية، فقد نصَّت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ على هذا المبدأ في مادتها ٢٦ المعنونة "العقد شريعة المتعاقدين"، التي تنص على أن "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية". وفي المادة ٢٩، ثمة نص واضح يشير إلى أن "نصوص المعاهدة ملزمة لكل طرف فيها بالنسبة إلى كامل إقليمه".

### في ميثاق الأمم المتحدة

نصّت مقدمة ميثاق الأمم المتحدة على وجوب قيام الدول الأعضاء "باحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي"، وأشارت إلى مبدأ "حسن النية" في المادة ٢ من الميثاق، إذ لفتت إلى أن الأعضاء "يقومون بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق."

### محكمة العدل الدولية

تنص المادة ٣٨ (١) (ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنّ المحكمة "تطبق المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة". وقد تمّ تفسير هذا البند بأن المحكمة، عندما لا تستطيع الاستناد إلى قانون المعاهدات أو القانون العرفي للوصول إلى حكم ما، تلجأ إلى المبادئ العامة للقانون، وخصوصاً مبدأ "حسن النية"، وهو الأهم في تلك المبادئ، إذ يشكّل أساساً للعديد من القواعد القانونية الدولية. وفي النتيجة، خالف الغرب مبادئ "حسن النية" في تنفيذ الاتفاقيات التي تمّ توقيعها مع الروس. ولم يكشف الروس ذلك وحدهم، بل إن ميركل وهولاند أيضاً أكدا قيامهما بذلك أيضاً في اتفاقيات مينسك، وهذا يعيدنا بالذاكرة إلى كل التجارب المستمرة بين الروس والأوروبيين منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، ووعد الغرب لغورباتشوف بأن الناتو لن يتمدد شرقاً، ثم التراجع والإعلان عن سياسة الأبواب المفتوحة التي اعتمدها الناتو، الذي ضمّ إليه معظم دول أوروبا الشرقية، فتم تطويق روسيا.

ما سبق يشير إلى أن الغرب لم ينظر يوماً إلى روسيا كشريك دولي حتى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وأن الأوروبيين استمروا في النظر إليها كعدو محتمل حتى في أكثر أوقاتها ضعفاً، وفي ظل أفضل العلاقات التجارية والاقتصادية معها... لذا، اعتمدوا مبدأ "الخداع"، وتهربوا من وعودهم ومن الاتفاقيات الدولية القائمة معها.

> لم يكن وقف اتفاق الحبوب المرة الأولى التي يكشف فيها الروس عن «الخداع الذي يمارسه الغرب معهم» وعدم التزامهم بالاتفاقيات الدولية

## التحليل الإخباري

# حقيقة التسريبات الأمريكية للتّطبيع بين إسرائيل والسعوديّة

عبدالباري عطوان
كاتب ومحلل سياسي

لا يمرّ شهر، ومن بداية العام الحالي، دون أن يقوم مسؤول أمريكي كبير بزيارة المملكة العربيّة السعوديّة حاملًا سلّةً من العُروض المُغرية، في مُحاولةٍ مُستميتةٍ لإعادة العلاقات التحالفيّة الخاصّة المُتميّزة بين البلدين إلى مجراها الطّبيعي، والحدّ من نُفوذ الصين وروسيا، وتطبيع العلاقات السعوديّة الإسرائيليّة.

توماس فريدمان كاتب العمود في صحيفة "نيويورك تايمز"، والمُقرّب من الرئيس بايدن وإدارته، قال في مقاله الأخير "إن بايدن ينظر في صفقةٍ كبيرةٍ في الشّرق الأوسط، عُنوانها الأبرز توقيع مُعاهدة أمنيّة أمريكيّة سعوديّة على غِرارِ حِلف النّاتو، تتعهّد فيها واشنطن بحِماية المملكة، وتُزوّدها بأسلحةٍ حديثةٍ مُقابل التّطبيع مع كيان الاحتلال، وإقامة دولة فِلسطينيّة مُستقلّة".

وكشف فريدمان الذي التقى بايدن الأسبوع الماضي، "أن السعوديين يُريدون ثلاثة أشياء من أمريكا، الأوّل: اتّفاق دفاع مُشترك، والثاني: الحُصول على برنامج نووي سِلمي، والثالث: شِراء أسلحة مُتطوّرة وخاصّةً منظومة صواريخ ثاد، وطائرات الشّبح "إف ٣٥".

ما كتبه فريدمان يُشكّل انعِكاسًا لتمنّياتٍ أمريكيّة، ومُحاولة مُتأخّرة من قِبَل الرئيس بايدن لاستِعادة نُفوذ بلاده المُتآكل في مِنطقة الشّرق الأوسط، والإقدام على مُحاولةٍ يائسةٍ لإنقاذ الكيان الصهيوني من أزماتها الداخليّة، بتصديرِ عبئها إلى المملكة ودول عربيّة أُخرى، وتعاظُم التهديدات الوجوديّة لها من قِبَل محور المُقاومة الذي تتزعّمه إيران وأذرعها في الشّرق الأوسط، ومن جانب كتائب المُقاومة الفِلسطينيّة الشابّة التي تتبنّى خِيار المُقاومة المُسلّحة لطَردِ الاحتِلال.

المملكة العربيّة السعوديّة في اعتِقادنا لم تعد بحاجةٍ إلى مُعاهدةِ دفاع مُشترك مع أمريكا، خاصّةً بعد خُذلانها، أيّ أمريكا، لأوكرانيا بعد أن ورّطتها بالحرب، ولم تُرسل جُنديًّا واحدًا أو حاملة طائرات إليها لمنع سُقوط خمسة من أقاليمها الشرقيّة في قبضة الجيش الروسي، واكتفت بالتصدّق عليها ببعض الأسلحة والذّخائر القديمة، مُضافًا إلى ذلك أنها (أيّ المملكة)، وعندما الحماية الأمريكيّة أثناء حرب اليمن بمُقتضى مُعاهدة ١٩٤٥ التي وقّعها الرئيس روزفلت مع الملك عبد العزيز آل سعود، سحبت أمريكا جميع بطاريّات "الباتريوت" ومنظومة صواريخ ثاد الأكثر تطوّرًا.

إن المملكة التي عزّزت مكانتها في المِنطقتين العربيّة والإسلاميّة، وأقدمت على اختِراقٍ استراتيجيٍّ كبير بإعادة العلاقات إلى ذروتها مع إيران، وفرشت السجّاد الأحمر للرئيس الصيني في الرياض في كانون أوّل (ديسمبر) الماضي، لم تكن، ولم تعد، بحاجةٍ إلى التطبيع مع كيان الاحتلال الذي يعيش حاليًّا حالةَ انهيارٍ داخليٍّ غير مسبوقة، ولا نعتقد أنه من مصلحتها خسارة الشعبيّة العربيّة والإسلاميّة التي استعادتها بقوّة الفترة الأخيرة، برفضها التطبيع، والإصرار على قيام الدولة الفِلسطينيّة المُستقلّة، وعودة الحُقوق المشروعة للشّعب الفِلسطيني، ونجحت في امتِصاصِ عاصفة صفقة القرن، والثّور "الترامبي" الهائِج، واتّفاقات "سلام أبراهام" حتّى الآن على الأقل.